حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي

محمود فروة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
بتونس

لم يضع الاستقلال السياسي , الذي تحصلت عليه تونس سنة 1956، حدّا لتبعيتها الاقتصادية والمالية لفرنسا. فقد بقيت البلاد خاضعة اقتصاديا وماليا لبنود اتفاقيات الحكم الذاتي التي أبرمت بين البلدين بتاريخ 3 جوان 1955. كما واجهت حكومة الاستقلال مشاكل اقتصادية واجتماعية ناجمة عن 75 سنة من الاستغلال الاستعماري.

سنحاول، خلال هذه الدراسة، الإجابة عن التساؤلات التالية : ما هي المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية التي واجهت حكومة الاستقلال ؟ ما هي العوامل التي أثرت على سياسة الحكومة ؟ ما هي الأسباب التي عجّلت باستعادة تونس لقرارها المستقل في المجالين الاقتصادي والمالي ووضع حد لتبعيتها لفرنسا ؟ ما هي أهم القرارات التي اتخذتها حكومة الاستقلال والتي أعادت بموجبها لتونس سيادتها الكاملة في الميدانين الاقتصادي والمالي ؟

I - أوضاع تونس الاقتصادية بعد 75 سنة من الحماية الفرنسية : تركة الاستعمار

1 - اتفاقيات "الحكم الذاتي" كرّست تبعية تونس الاقتصادية والمالية لفرنسا

رغم حصول تونس على الاستقلال السياسي، بقيت البلاد خاضعة لبنود اتفاقيات 3 جوان 1955 التي كرّست تبعية البلاد التونسية الاقتصادية والمالية

لفرنسا. فقد نصت ديباجة الاتفاقية العامة على التزام باي تونس ورئيس الجمهورية الفرنسية " بضمان حقوق الفرنسيين بتونس ومصالحهم ". كما أقرّت المادة الأولى من الباب الأول من الاتفاقية الاقتصادية والمالية انتماء تونس إلى منطقة الفرنك. ونصّت الاتفاقية ذاتها على أن بنك الجزائر، وهو بنك فرنسي، يحافظ على امتياز إصدار الأوراق المالية التونسية[1]. ونصّت المادة الثالثة من الباب الأول على " استمرار مراقبة السلطة النقدية المركزية لمنطقة الفرنك على الإصدار النقدي بتونس ".

أما بخصوص علاقات تونس المالية مع البلدان التي لا تنتمي لمنطقة الفرنك " فإن مدفوعات تونس الخارجية تسدّد طبقا لتراتيب الصرف المعمول بها في فرنسا " (المادة السادسة) كما أن ديوان الصرف لمنطقة الفرنك، الخاضع للسلطة الإدارية لمحافظ بنك فرنسا رئيس المجلس النقدي، مكلف بتطبيق تراتيب الصرف بتونس" (المادة السابعة). كما " تؤشر نيابة ديوان الصرف لمنطقة الفرنك بعاصمة تونس على رخص التوريد والتصدير التي تسلّمها مصلحة التجارة الخارجية للحكومة التونسية بما فيها المسلمة بإذن من الوزير التونسي المختص (...) وتمنح رخص نقل الأموال من تونس وإليها (المادة التاسعة). وتنصص المادة العاشرة على " أن موارد تونس من العملات الأجنبية تصب في صندوق منطقة الفرنك لإقرار الصرف ومنه ترفع العملات الأجنبية اللازمة لمدفوعات تونس الخارجية "

وفي مجال العلاقات التجارية، أقرت المادة الحادية عشرة من الباب الثاني الاتحاد القمرقي بين البلدين. وتبعا لذلك لا يجوز أن توظف تونس أو فرنسا ضريبة أو أداء على المنتجات المستوردة من البلد الآخر مُغايرين لما هو موظف على المنتجات الوطنية المماثلة (المادة الرابعة عشرة).

إن حرية الاختيار غير موجودة بالنسبة لتونس في الاتفاقية الاقتصادية التي تربطها بفرنسا. ومن ذلك أن الاتحاد القمرقي الذي نصت عليه الاتفاقية يفرض على البلاد التونسية إعفاء البضائع الفرنسية من كل ضريبة عند دخولها

---

1) حصل بنك الجزائر، وهو بنك فرنسي خاص وقع تأميمه سنة 1946، بموجب أمر 8 جانفي 1904، على الإذن بممارسة نشاطه بالإيالة التونسية وامتياز إصدار الأوراق المالية المتداولة في تونس حتى 31 ديسمبر 1920. ووقع تمديد الامتياز مرتين لمدة 25 سنة : من جانفي 1921 إلى ديسمبر 1945 ومن أفريل 1946 إلى ديسمبر 1970.
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 102، ملف 8 ص. 12.

التراب التونسي، وتوظيف الضرائب ذاتها التي تفرضها فرنسا على البضائع الأجنبية المستوردة من بريطانيا أو ايطاليا أو من غيرها من بلدان العالم. كما أن فرنسا هي التي تتولى إبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى نيابة عن تونس.

وفي ما يخص العلاقات المالية بين البلدين، " تضمن الخزينة الفرنسية القروض التي تقترضها الحكومة التونسية بفرنسا أو بالبلاد الأجنبية (...) كل قرض تقترضه الدولة التونسية يجب أن يقرّر باتفاق بين الحكومتين. ويكون الشأن كذلك في كل قرض تضمنه الدولة التونسية (المادة الواحدة والعشرون من الباب الثالث). يقوم خازن عام لفرنسا بتونس، تسميه وتجري عليه مرتبا وتراقبه الحكومة الفرنسية، بمهام عون محتسب مركزي للحكومة التونسية يكون خاضعا للقوانين الفرنسية (المادة الخامسة والعشرون). تسند الحكومة التونسية لمدة انتقالية تدوم سبع سنوات خطة مدير الجمارك التونسية إلى موظف سام من إدارة الجمارك الفرنسية (المادة السادسة والعشرون).

وفي مجال التعاون الاقتصادي وتشغيل رؤوس الأموال الخاصة، تضمن الحكومة التونسية للمالكين الفرنسيين بقاء أملاكهم ومشاريعهم الخاصة وبقاء مؤسّسات التعاضد والتعاون (المادة التاسعة والعشرون، الباب الرابع). كما تلتزم الحكومة التونسية بأن لا تتدخل السلطة العامة (...) لا في الوضع القانوني للأراضي التي يتصرّف فيها على وجه الملكية الكاملة ولا في ملكية المشاريع التي يستثمرها في تاريخ غرة أوت 1954 أشخاص وذوات معنوية فرنسية (المادة الثلاثون) ..."[2]. وبالنظر إلى مضمون هذه البنود التي أفرغت مفهوم الاستقلال الداخلي من محتواه وكرّست تبعية تونس الاقتصادية والمالية فهل يمكن اعتبار اتفاقيات جوان 1955 "خطوة إلى الأمام أم إلى الوراء" ؟

2 - المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية التي اعترضت حكومة الاستقلال

اعترضت تونس، بعد حصولها على الاستقلال السياسي، مشاكل وصعوبات جمة بلغت أوجها سنة 1957 وأفضت إلى حدوث أزمة خانقة. وقد تضافرت عوامل ظرفية وهيكلية لتزيد في تعقيد الأوضاع الاقتصادية

---

2) **الرائد الرسمي التونسي**، عدد 6، 71 سبتمبر 1955.

والاجتماعية. من بين عوامل الأزمة الانخفاض الكبير للودائع البنكية والموجودات النقدية، والهجرة المكثفة والسريعة للفرنسيين والأوروبيين عموما، وهروب رؤوس الأموال، والتحويلات المالية الضخمة نحو البنوك الفرنسية، وانخفاض حجم الاستثمارات العمومية والخاصة، وتحمّل البلاد لتبعات حرب التحرير الجزائرية ومن بينها إلغاء فرنسا للمساعدات والقروض التي كانت تقدّمها لتونس، ومخلّفات الاستغلال الاستعماري من بطالة وفقر شمل أغلب فئات المجتمع، وعجز مزمن للميزان التجاري، وتبعية اقتصادية ومالية في وقت كانت فيه حكومة الاستقلال بحاجة إلى موارد مالية ضخمة لبناء هياكل الدولة ومؤسساتها والاستجابة لحاجيات السكان الأكيدة.

أ ـ **انخفاض الودائع البنكية** : شهدت الودائع البنكية والحسابات الجارية البريدية والنقود والقروض المصرفية تزايدا مطردا خلال الفترة 1945- 1955، وسجّلت انخفاضا كبيرا في الفترة 1955- 1958. فقد انخفضت السيولة النقدية بشكل كبير في وقت كانت فيه الحكومة في أشد الحاجة لها لمواجهة مهامها المتعددة.

الوضع النقدي (1954- 1958) [3]

(الوحدة : مليون دينار)

	1954	1955	1956	1957	1958
الودائع البنكية	32.263	32.703	27.742	25.095	33.476
بنك الادخار	4.897	5.197	2.026	1.778	2.272
الحسابات البريدية	4.700	6.758	6.063	4.485	8.125
النقـود	68.355	72.618	67.940	58.594	70.300

يعود الانخفاض الكبير للودائع البنكية والسيولة النقدية إلى تحويل مبالغ مالية من تونس إلى فرنسا. شرع أصحاب رؤوس الأموال، قبل رحيل الفرنسيين، في تحويل أموالهم إلى البنوك الفرنسية. فقد بلغ حجم التحويلات المالية التي قام بها خواص نحو البنوك الفرنسية دون سبب تجاري خلال الفترة 1952- 1957 : مائة مليون فرنك تقريبا.

3) Pierre Préjean, « L'économie tunisienne depuis l'indépendance », ***Economie et Politique***, juin 1959,C.D.N., p.53.

تحويل الأموال الخاصة من تونس إلى فرنسا دون سبب تجاري (1952- 1957) [4]

(الوحدة : مليون فرنك)

1957	1956	1955	1954	1953	1952
33,1-	29,5-	–	9,3-	4,8-	5,9-

قام بالتحويلات المالية الفرنسيون الذين غادروا تونس. كما حرص الذين بقوا منهم في البلاد على وضع أموالهم في مأمن بالبنوك الفرنسية من باب الاحتياط. وقد اقتدى عدد من التونسيين بالفرنسيين وحوّلوا أموالهم إلى البنوك الفرنسية. وهو موقف يصعب تبريره. ويبدو أن الذين قاموا بالتحويلات المالية ليسوا أنصار النظام القديم فقط بل كذلك بعض ممن يشغلون وظائف سامية في صلب النظام الجديد[5].

ويبدو أن بعض المؤسّسات الفرنسية الكبرى أرادت استغلال الظرفية لخدمة مصالحها. فقد حصلت عدّة مؤسّسات على قروض من بنك الجزائر وتونس سنة 1956 وعوض أن تستثمرها بتونس فقد قامت بتحويل الأموال المقترضة مباشرة إلى البنوك الفرنسية بباريس.

ب – تراجع الاستثمار : تميزت سنوات ما بعد الاستقلال بانخفاض حجم الاستثمارات العمومية والخاصة[6]. وسجّل تأسيس الشركات تقهقرا. فقد توقفت المؤسّسات الرأسمالية الفرنسية عن الاستثمار في تونس بسبب الغموض الذي يكتنف مستقبلها بعد نيل البلاد استقلالها السياسي. وقد تجلّى تراجع ركود

---

4) Robert Bistolfi , **Structure économique et indépendance monétaire** , **L'expérience monétaire de la Tunisie et ses enseignements** , Ed.Cujas, Paris, 1967,p.120.

- Abdesslem Ben Hamida, ***Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956***, pub. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 2003, p. 362.

- M.L.Gharbi, « Une volonté de décolonisation financière : la création de la Banque centrale de Tunisie (1955- 1958) ,***Ibla***, 192,février 2002, p. 168.

5) Note de G.Destanne de Bernis , « L'économie tunisienne a-t-il un avenir » ,août 1957 , C.D.N. -

6) Moncef GUEN , ***La Tunisie indépendante face à son économie***, P.U.F., Paris, 1961, cité par A.Ben Hamida,***Capitalisme et syndicalisme…op.cit.p.361***

الاستثمار في انهيار واردات التجهيزات واللوازم المخصصة للاستعمال بالضيعات الفلاحية الأوروبية كما تراجع استهلاك الأسمدة الفسفاطية وانخفض عدد الجرارت المستوردة [7].

ت – **المديونية وعجز الميزانية** : لم تستطع حكومة الاستقلال التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة بما أن ميزانية الدولة تكفي بالكاد لتلبية الحاجيات الأكيدة للسكان وتركيز مؤسسات الدولة الفتية : مصاريف السيادة والسلطة : وزارات، قوات مسلحة... ولتحقيق توازن الميزانية، كانت الحكومة التونسية تعول على القروض التي تمنحها الحكومة الفرنسية. وقد بلغت الديون العمومية 72,4 مليون فرنك عشية توقيع اتفاقيات جوان 1955 وتجاوزت 95 مليون فرنك في بداية 1957 [8]. وزادت الأوضاع تعقيدا بعد أن قرّرت فرنسا وقف القروض والمساعدات التي نصت عليها اتفاقيات 1955 والتي كان من المفروض أن تبلغ 12مليون فرنك سنة 1957. ولئن عوضت المساعدات الأمريكية جزئيا ما كانت تقدّمه فرنسا (6 ملايين دينار سنة 1956-1957 و8 ملايين دينار سنة 1958-1959)، فقد تجاوز حجم الديون بكثير قدرات البلاد المالية فضلا عن حاجة البلاد للموارد المالية لمواجهة متطلبات التنمية.

ث – **هجرة المقيمين الفرنسيين والأوروبيين** : ساهمت هجرة عدد كبير من الفرنسيين والأوروبيين في حرمان تونس من الأخصّائيين والموظفين. فقد انخفض عدد الفرنسيين من 180 ألف سنة 1955 إلى 95 ألف سنة 1958. وتراجع عددهم إلى 60 ألف سنة 1961. وانخفض عدد الأوروبيين من 255 ألف سنة 1955 إلى 110 آلاف سنة 1961. وبالنظر إلى الدور الذي كان يقوم به الأوروبيون عموما والفرنسيون خاصة كتقنيين وموظفين ساميين ورؤساء مصالح ومديري مؤسسات، فقد أدّى رحيلهم إلى تراجع النشاط الاقتصادي.

ج – كما واجهت حكومة الاستقلال تحدّيات كبيرة تمثلت خاصة في توفير الحاجيات الغذائية للسكان الذين يتهدّدهم خطر المجاعة، والتصدي لآفة البطالة الكاملة أو الجزئية التي يعاني منها مئات الآلاف من التونسيين. فقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل المسجّلين بحضائر الشغل سنة 1956 أكثر من

---

7) P. Préjean , « *L'économie tunisienne*…op.cit.,p.57.

8) Noureddine Dougui, « Le financement des investissements en Tunisie (1945-1955) », **Actes *du IX colloque international*** ,pub.de l'I.S.H.M.N. , Tunis,1999,p.248.

335 ألف مواطن أي ما يعادل نسبة 38% من اليد العاملة الذكرية النشيطة التي يناهز عددها مليون نسمة[9] وبالنظر إلى أن عدد سكان تونس زاد من 3.800.000 نسمة سنة 1956 إلى 4.400.000 نسمة تقريبا سنة 1960، (تقدّر الزيادة السنوية بنسبة 2%)، فقد تجاوز هذا التطور السريع نسق نمو الإنتاج وحجم الخيرات المتاحة وهو ما يعني أن مستوى عيش أغلبية التونسيين سائر إلى التراجع والتدهور.

ح – **اختلال التوازن الاقتصادي بين الجهات** : الاختلال بين الشمال والجنوب وبين المناطق الساحلية والجهات الداخلية. فالمناطق الشمالية والساحلية مجهزة نسبيا في حين أن جهات الوسط والجنوب التي تغطّي نسبة 69% من مساحة البلاد تشكو من نقص في التجهيزات من طرقات وسكك حديدية...

خ – تعايش قطاع اقتصادي رأسمالي عصري ذي مردودية عالية مثل الفلاحة الأوروبية التي توفر ثلث الإنتاج أو القطاع المنجمي الذي تسيطر عليه الشركات الرأسمالية الفرنسية : شركة صفاقس – ققصة التي توفر 60% من إنتاج الفسفاط، وشركة الجريصة التي تنتج 85% من خامات الحديد التونسية، وقطاع اقتصادي أهلي " تقليدي" يعتمد وسائل إنتاج عتيقة ويتميز بمردود متدني : الفلاحة والصناعات الحرفية الأهلية.

د – ضعف الأنشطة الصناعية وهيمنة الأنشطة الفلاحية التي تشغل 68% من اليد العاملة النشيطة ولا توفر إلا 39% من الدخل الوطني.

ذ – **ضعف مستوى المعيشة** : لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد 46.000 فرنك سنة 1956 مقابل أكثر من 300.000 فرنك للمواطن الفرنسي.

حافظ اقتصاد تونس المستقلة على خصائصه الرئيسية الموروثة عن الفترة الاستعمارية.

---

9) البطالة في تونس سنة 1956: عدد المرسّمين في حظائر الشغل :
الشمال = 132.091 الساحل = 84.813 الوسط والجنوب = 188.666.
المجموع = 335.570 مواطن. المصدر :
J.Lepidi, « L'évolution de la population et le problème démographique enTunisie » , ***La Documentation française*** , juin 1957 .

فلم تحصل قطيعة مع الماضي عندما نالت البلاد استقلالها السياسي. وتتجلى تبعية الاقتصاد التونسي في ارتفاع حصة فرنسا في تجارة تونس الخارجية. ففي سنة 1958 لا زالت نسبة 71% من الواردات التونسية تأتي من فرنسا التي تستقطب سوقها 62 % من الصادرات التونسية. كما أن تونس تصدر لفرنسا خامات فلاحيه ومنجميه ثقيلة أسعارها منخفضة وتستورد منتجات مصنعة أسعارها مرتفعة (أسعار الواردات تفوق سبع مرّات أسعار الصادرات للوزن ذاته). وتبعا لذلك كان الميزان التجاري التونسي مع فرنسا يشكو عجزا مزمنا[10] أثر تأثيرا بالغا على ميزان المدفوعات الذي يمثل الميزان التجاري عنصره الأساسي[11].

II - سياسة حكومة الاستقلال في المجال الاقتصادي

كانت الحكومة التونسية مدركة بأن الاستقلال السياسي لا يمنحها الوسائل الكفيلة بالتغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. وهي شاعرة أن " استكمال مقومات السيادة الوطنية " في الميدان الاقتصادي ضروري للقضاء على البطالة والفقر وضمان توازنات البلاد الاقتصادية. وقد دأب الزعيم الحبيب بورقيبة خلال جولاته داخل البلاد وخطبه الأسبوعية إثارة هذه القضايا " إن الكفاح في الميدان الاقتصادي ضرورة إذ لا يمكن للسيادة السياسية أن تزدهر ويكون لها معنى حقيقي إلا إذا ارتكزت على نظام اقتصادي يحتفظ بثروة الأمة ويجعلها لا تتسرّب إلى الخارج" [12].

كانت حكومة الاستقلال تدرك أن علاقات التبعية الاقتصادية والمالية التي أفرزتها الفترة الاستعمارية لا يمكن قطعها بين عشية وضحاها دون دفع البلاد نحو مأزق وصعوبات كبيرة. كما أن الامبريالية الفرنسية تأمل في الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية لوقت طويل. وبالتالي كانت السلطات التونسية أمام

---

10) بلغ متوسط العجز السنوي 20 مليار فرنك أي ما يساوي ثلث قيمة الواردات
Notes et Etudes documentaires , 8 décembre 1961, 2840, **La documentation française** , série économique et financière, DCC

11) M.Guen, « De quelques déséquilibres externes de l'économie tunisienne , déficit de la balance commerciale et effet de domination », ***Aspects et perspectives de l'économie tunisienne*** , janv.1961,nouvelle série,4, p. 53.

12) *خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة*، زغوان، 6 جويلية 1955، ***خطب الرئيس الحبيب بورقيبة***، نشر كتابة الدولة للأخبار، تونس، 1974، مركز التوثيق الوطني، جزء1، ص.40.

اختيار صعب : إما أن تكتفي بسيادة شكلية وتبقي على تبعية البلاد الاقتصادية والمالية، ولو لفترة محدّدة، مقابل حصولها على المساعدات المالية الفرنسية الضرورية لتغطية عجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وإنجاز الاستثمارات الضرورية لتنمية البلاد...، أو أن تتحرّر من كل القيود المجحفة وتستعيد حريتها في المجالين الاقتصادي والمالي وتستغني، تبعا لذلك، عن المساعدات المالية الفرنسية وتتحمل نتائج هذا الاختيار الجريء.

لم تتسرّع الحكومة التونسية في اتخاذ قرارات لإزالة مخلفات الاستعمار في الميدان الاقتصادي لحاجة البلاد للمساعدات الفرنسية، ولغياب سياسة واضحة المعالم في هذا المجال. إلا أن تطورات داخلية وخارجية حتمت على القيادة الوطنية حسم الموقف. لم نتبيّن من خلال الوثائق التي أمكن الاطّلاع عليها، انتهاج حكومة الاستقلال لسياسة اقتصادية ذات أهداف محددة. فقد اكتفى الحزب الحر الدستوري التونسي، في مؤتمره الخامس الذي التأم بصفاقس أيام 15-19 نوفمبر1955، في لائحته السياسية العامة بالإعلان " بأن الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا خطوة إلى الأمام نحو هدف الأمة الأسمى : الاستقلال التام" [13]. ويبدوأن تدهور الأوضاع الاقتصادية لم يسترع بما فيه الكفاية انتباه القيادة السياسية التي اكتفت بالتقليل من خطورة الأزمة وإظهار تفاؤل لا يتزعزع [14]. هل يعود عدم إدراك حقيقة حجم المشاكل الاقتصادية إلى اهتمام المسؤولين الحكوميين بالمشاكل اليومية الأكيدة التي لا تنتظر الحل ؟

1) دور الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام أحمد بن صالح

كان الاتحاد العام التونسي للشغل سبّاقا في التنديد بالاستعمار الاقتصادي الذي لازالت تونس ترزح تحته بعد نيلها الاستقلال السياسي. وقد أعدت المنظمة العمالية للغرض برنامجا لسياسة متكاملة تهدف إلى القضاء على رواسب الاستعمار الاقتصادي. فقد أثار أحمد بن صالح منذ سنة 1955 ضرورة تحرّر البلاد في المجال الاقتصادي، واقترح باسم المنظمة الشغيلة برنامجا اقتصاديا ومخطط تنمية. فقد أكد الأمين العام للاتحاد، في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر صفاقس للحزب الحر الدستوري، " (...) الواجب أن تكون لنا

13) ***مؤتمرات الحزب (1934- 1974)***، نشرية مركز التوثيق الوطني،تونس, 1979.

14) Note de G. Destanne de Bernis , « L'économie tunisienne..., **Op.cit**.,p. 3

حكومة جريئة تستطيع بالخصوص أن تفتك من اليوم مقاليد الأمور في أهم ميدان بقي علينا أن نحتله : وهو الميدان الاقتصادي والمالي حتى نستطيع بوحدتنا الكاملة أن نبني في البلاد نظاما اقتصاديا ديمقراطيا عادلا قادرا على تكسير ما بقي من نظام اقتصادي أجنبي يسيطر على البلاد (...)"

وقد أعد الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجا اقتصاديا متكاملا مدعما بإحصائيات دقيقة وعرّف أسسه المذهبية كما يلي : " إن مجتمعنا تخلص من نظام استعماري سياسي لا يصلح ما لم يتحرّر من الجهاز الاقتصادي والاجتماعي الذي غرسه الاستعمار". وقد أدان البرنامج الاقتصادي الممارسات الاستعمارية التي تتنافى مع مصالح تونس. وأكد أحمد بن صالح، أمين عام الاتحاد، في خصوص تهريب الأموال خارج البلاد " نشاهد منذ أشهر قلائل مناورة واسعة النطاق لتهريب رؤوس الأموال. وهذه العملية تجري بدون أي تحديد إما بواسطة الصكوك البريدية أو بواسطة بنك الجزائر وتونس (...) يجب أن يقع التأكيد على خطورة الحالة.فحركة التحويل تجر خارج البلاد شهريا مليارات من الفرنكات. لسنا أمام حركة إرجاع الأرباح إلى أوطانهم ولكن أمام عملية كبرى ترمي إلى ترحيل ضخم لرؤوس الأموال لاستنزاف البلاد. فيمكن أن نقول بدون مبالغة أن الحالة تنبئ بالخطر الجلل. ينبغي أن نشهّر بأولائك المواطنين الذين يساهمون بهذه الصورة في تحطيم رأس المال واقتصاد الأمة (...) لا نستطيع أن نقبل دون تخوف أن تفر رؤوس الأموال هذه إلى الخارج أو ترجع هذه الأرباح إلى أوطانهم وتثمر في أمكنة أخرى والحال أنها نتجت في تونس ويرجع الفضل في ذلك إلى الثروات التونسية ".

وفي ما يخص نظام البنوك والتمويل، جاء في البرنامج الاقتصادي " ينبغي أن تسيطر الحكومة على معهد بث النقود ومشمولا ته وخاصة مراقبة القرض. إذ أن من مشمولا ته مراقبة مجموع نشاط البنوك وتوجيه توزيع القروض وضبط طرق تبادل رؤوس الأموال مع الخارج (...) كما يجب أن تتحصل تونس على ضمانات تقيها من عواقب سقوط الفرنك إذا طرأ ذلك في فرنسا "[15]. وحدد البرنامج الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل أهدافا طموحة تتمثل في مضاعفة الدخل الوطني خلال عشر سنوات من 165

---

15) *الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس*، تونس، 20-23 سبتمبر1956، **التقرير الأدبي، مشروع البرنامج الاقتصادي**، تونس،مطبعة التليلي، مركز التوثيق الوطني.

مليار فرنك إلى 330 مليار، وزيادة متوسط الدخل من 45.000 إلى 75.000 فرنك خلال الفترة ذاتها مع ضمان دخل أدنى للتونسي يناهز 50.000 فرنك. ويدعو البرنامج إلى إرساء سياسة اشتراكية تعتمد الاقتصاد الموجّه ومخططات التنمية وتشجيع التعاضديات (التعاونيات) الفلاحية، وتوجيه الاستثمارات والتصنيع وتأميم الموارد المنجمية والصناعات الكبرى والرفع من جدوى النظام الجبائي لضمان العدالة الاجتماعية...[16]

بعد رحيل أحمد بن صالح، تم التخلي عن البرنامج الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل. والتزمت الحكومة التونسية بتحقيق التنمية في نطاق الاقتصاد التحرري الليبرالي : الاعتماد على الرأسمالية الوطنية ودعمها من طرف الدولة، والقيام بجهود لجلب الاستثمارات الأجنبية. تخلت الحكومة سنة 1960 عن التوجهات الاقتصادية الليبرالية التي كانت متبعة خلال الفترة 1956 – 1960 وعادت إلى تصورات اقتصادية قريبة من مخطط التنمية التقشفي الذي اقترحه الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل سنة 1956. وقد تجسّد هذا التوجه في تعيين أحمد بن صالح كاتب دولة للتخطيط في جانفي 1961.

2) الإجراءات الحاسمة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

لم تتسرع حكومة الاستقلال في اتخاذ القرارات الرامية إلى الانفصال عن فرنسا في الميدان الاقتصادي لحاجة تونس للمساعدات الفرنسية، وإعطاء الحكومة الأولوية للمسائل السياسية ومواجهة المشاكل التي لا يمكن تأجيل حلها " ولا يخفى عليكم ما نحن بصدد مواجهته من مشاكل يلهينا تراكمها يوميا عن الاتفاقية الاقتصادية نظرا لما لها من أولوية ومن صبغة حيوية بالنسبة لتونس"[17]. دفعت عوامل داخلية وخارجية السلطات التونسية إلى حسم الموقف. ومن بين هذه العوامل :

- إقدام فرنسا على إلغاء المساعدات المالية لتونس سنة 1957 لمعاقبتها على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري

16) Notes et Etudes documentaires…**op. cit.**, p 5

17) خطاب *الرئيس بورقيبة أمام المجلس التأسيسي* 27 ماي 1957، ج.4، ص. 180.

• قيام الفرنسيين بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى فرنسا في عملية تهريب واسعة النطاق تهدد بإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد التونسي

• قيام الحكومة الفرنسية بالتخفيض من قيمة الفرنك في مناسبتين (أوت 1957 وديسمبر 1958) دون أن تكلف نفسها عناء إعلام السلطات التونسية رغم انتماء العملة المتداولة في تونس لمنطقة الفرنك

• رغبة التونسيين في أن يكون لهم بنك إصدار وعملة وطنية لاستكمال مقومات السيادة الوطنية

أ – تونس تلغي اتفاقية جوان 1955 ردا على وقف القروض الفرنسية :

روى الرئيس الحبيب بورقيبة في إحدى خطبه ملابسات إقدام السلطات الفرنسية على وقف القرض الذي تقدمه لتونس تنفيذا لما جاء في الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة بين البلدين بتاريخ 3 جوان 1955، ورد فعل الحكومة التونسية على القرار الفرنسي. وحسب رواية الزعيم الوطني فقد أعلم الوزير الفرنسي موريس فور محمد المصمودي السفير التونسي في باريس أن الحكومة الفرنسية قررت، منذ 23 أفريل 1957، وقف العمل فيما يخص القرض المالي ذا الإثني عشر مليارا من الفرنكات. وذكر سفير فرنسا بتونس أن قرار بلاده بوقف منح القرض يعود " لموقف تونس العدائي نحو فرنسا بسبب مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين وخطب رئيس الحكومة التونسية في ليبيا وتونس والتي اعتبرتها فرنسا عدائية " وأضاف " إن ثمة أسلحة يتصل بها المجاهدون الجزائريون عن طريق تونس وأحيانا تنقل في شاحنات تابعة للحرس الوطني".

كان رد الحكومة التونسية على تجميد القرض الفرنسي حاسما. فقد قرر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري ومجلس الوزراء " أن الحكومة التونسية تعتبر فرنسا قد ألغت لا اتفاقية القروض والإعانة المالية فحسب بل تعتبر فرنسا قد أوقفت العمل بالاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين البلدين في 3 جوان 1955 لأن القروض ما هي إلا إحدى النتائج الحتمية لتلك الاتفاقية ". فقد تعهدت فرنسا، بموجب الاتفاقية بمد تونس بالقروض وبالأخصائيين وتعهدت تونس من جهتها بمنح فرنسا امتيازات دون غيرها من الدول فيما يخص تصدير بضائعها للسوق التونسية والأداءات القمرقية وغيرها...

وقد استغل رئيس الحكومة التونسية الفرصة للتنديد بمضمون الاتفاقية الاقتصادية والمالية الممضاة مع فرنسا في 3 جوان 1955 وأكد بالخصوص " إن الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا لفائدة فرنسا وتضمنتها الاتفاقية هي التزامات مجحفة ومن شأنها التضييق من حريتنا ومن سيادتنا لأنها سدت في وجوهنا إمكانية إبرام اتفاقيات مع دول أخرى وضيقت حركة المبادلات التجارية مع غير فرنسا من الدول، بحيث أن الاقتصاد التونسي أصبح مرتبطا بصورة متينة باقتصاد فرنسا. وهذا ما يجرنا إلى التأكيد بأن اتفاقية 3 جوان 1955 المترتب عليها الاتفاق المالي أصبحت في نظرنا ملغاة. وأن الحكومة التونسية أمست في حل من التزاماتها لفرنسا. تلك الالتزامات التي تحد من سيادة تونس"[18].

وأضاف الزعيم التونسي " إن الشيء الذي لا قبل لنا باحتماله هو أن تصبح هذه الروابط الاقتصادية وسيلة ضغط علينا فتفرض علينا بواسطتها اليوم أن نتخلى عن الجزائر وتدعونا غدا لأن نحارب معها شعبا آخر وبعد غد تفرض علينا أمورا أخرى. وهذا ما لا سبيل إليه.

وما دامت لفرنسا القدرة على أن تفرض علينا سياسة معينة وترغمنا على اتباعها بعلة أن بيدها مزايا اقتصادية بوسعها أن تستند عليها لتشد بها وثاقنا، فما دامت الحال هكذا فإن سيادتنا السياسية تكون لا معنى لها " وأفاد الرئيس بورقيبة أن الحكومة التونسية أحاطت ممثلي الدول المعتمدين لديها[19] علما بأنها عازمة " مهما كانت التكاليف" على التحرر شيئا فشيئا من الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين تونس وفرنسا " إننا نريد التحرر من القيود المجحفة التي حاولت فرنسا فرضها على تونس للتحكم في اتجاهاتها السياسية " وأكد أن الشعب التونسي ونواب المجلس التأسيسي على استعداد " لخوض معركة التحرير من القيود الاقتصادية المجحفة " وأضاف " إن الحكومة عقدت العزم على التخلص من القيود المجحفة ولا يمكن لها أن ترضخ للتهديد، كما أنه من المستحيل التخلي عن مساندة إخواننا الجزائريين"[20].

---

18) **المصدر ذاته**، 23 ماي 1957، ج. 4، ص. 162

19) استقبل الرئيس الحبيب بورقيبة سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا ومصر والعراق وتركيا وليبيا والمغرب والبرتغال وأطلعهم على موقف فرنسا غير الودّي تجاه تونس.

20) *خطاب الرئيس بورقيبة*، 27 ماي 1957.

وقال الرئيس بورقيبة في خطاب آخر إن وقف القروض التي كانت فرنسا ملتزمة بها كان فيه فائدة لتونس "لأننا انتهزنا تلك الفرصة فتخلصنا من الاتفاقية الاقتصادية التي بيننا وبين فرنسا وتحرّرنا من قيودها المجحفة" [21].

ب – تأسيس بنك إصدار العملة : البنك المركزي التونسي

بعد أن تخلصت البلاد من القيود المجحفة التي تضمنتها الاتفاقية الاقتصادية والمالية، أكد الرئيس الحبيب بورقيبة " إن الوقت قد حان لتسترجع تونس حق إصدار العملة التونسية الذي يتصرف فيه بنك الجزائر وتنشئ لنفسها بنكا مستقلا ". قامت حكومة التونسية بخطوة ثانية على طريق تجسيم الاستقلال النقدي والمالي. ففي يوم 19 سبتمبر 1958 أصبح لتونس بنك لإصدار العملة. وعيّن الهادي نويرة، الذي كان يشغل خطة وزير للمالية، محافظا للبنك المركزي التونسي برتبة وزير، وعيّن منصور معلى مديرا عاما للبنك وأسندت المناصب العليا لتونسيين[22]. من مهام البنك المركزي إصدار النقود والأوراق المالية ومراقبة تداول العملة والمتاجرة في العملات الأجنبية وإجراء عمليات الحسم وإعادة الحسم واحتكار عمليات الصرف مع الخارج. وهو بالتالي الأداة الموجهة لسياسة الحكومة النقدية والمالية ورمز للسيادة واستقلالية البلاد[23]. ولم تغب هذه الأبعاد عن الرئيس الحبيب بورقيبة عند تدشينه للبنك المركزي، يوم 3 نوفمبر 1958. فقد اعتبر أن تسلم بنك إصدار العملة التونسية هو يوم عظيم في حياة الشعب التونسي " اليوم نتسلم شيئا من الأمور العظيمة التي لا تقل أهمية عن تسلم مصالح الأمن والجيش والدرك والتمثيل الدبلوماسي وتحقيق الجلاء وهو وسيلة التحكم في الحياة الاقتصادية (...) هذا حدث عظيم نحتفل به اليوم وتتجسّم فيه إلى حد بعيد السيادة التونسية "[24]. وبيّن الرئيس بورقيبة ملابسات تأسيس البنك المركزي وقال بالخصوص : عندما عزمت الحكومة على تأسيس بنك تونسي لإصدار العملة فور نيل تونس استقلالها، وجدت أن امتياز بنك الجزائر يمتد إلى عام 1971 فأرادت إنهاء مدّته " وبعد مجادلات

---

21) **المصدر ذاته**، 18 جانفي 1958، ج. 6 ص.62 .

22) محمد لطفي الشايبي، ***الهادي نويرة(1911- 1993)***، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ن تونس، 2005.

23) M.L.Gharbi, « Une volonté de décolonisation, **op.cit.**, p.161

24) ***خطاب الرئيس بورقيبة***، 3 نوفمبر 1958، ج 7 ص. 169.

ومشادات وخلافات تمسك أثناءها البنك بطلب الغرامات وقيمة الخسائر وأثمان البناءات، توصلنا إلى تسوية المشاكل بالحسنى ". وشكر الزعيم التونسي جورج قورس سفير فرنسا بتونس وفيلفريد بومقارتتر محافظ البنك المركزي الفرنسي وجان فاتو مدير بنك الجزائر " لما قاموا به خلال المفاوضات من تقريب لمسافات الخلاف والإعانة على إيجاد الحلول ".

ت - إنشاء عملة تونسية : الـــــدينـــار

فقدت الإيالة التونسية استقلالها النقدي والمالي، منذ سنة 1891، إثر تعويض السلطات الاستعمارية الفرنسية الريال بالفرنك. ومنذ ذلك التاريخ كانت كل القرارات التي تخص النظام النقدي التونسي تتخذ في باريس. وكان الفرنك التونسي عملة تابعة بما أن قيمته مرتبطة بقيمة الفرنك المتداول في فرنسا. ولا تملك الحكومة التونسية أية سلطة أو نظر على النقود التي تصدر باسمها. وينطوي انتماء تونس إلى منطقة الفرنك على خضوعها لنظام دقيق للصرف والتجارة الخارجية. ويعتبر هذا الانتماء عاملا مساعدا على إذعان البلاد التونسية للسياسة الفرنسية بما أن النظام النقدي التونسي أصبح مجرد امتداد للنظام النقدي الفرنسي.

كرّس توحيد النظام النقدي تبعية الاقتصاد التونسي للاقتصاد الرأسمالي الفرنسي. وبات تحت تأثير الأزمات والتقلبات التي يتعرض لها اقتصاد الدولة الحامية من تخفيض لقيمة الفرنك أو زيادة للمعاليم القمرقية... [25]

بعد سنة ونصف تقريبا من حصول تونس على استقلالها السياسي، قامت السلطات الفرنسية، خلال شهر أوت 1957، بتخفيض قيمة الفرنك. وقد روى الرئيس بورقيبة ملابسات هذه القضية وقال بالخصوص. إن فرنسا باغتت تونس بهذا القرار إذ لم تعلمها به إلا في آخر وقت. كان الرئيس بورقيبة في زيارة إلى منطقة سليانة فالتحق به الباهي الأدغم والهادي نويرة لإعلامه بما اعتزمت فرنسا القيام به في حين كان وزير المالية التونسي في زيارة لفرنسا منذ ثلاثة أيام ولم تحطه السلطات الفرنسية علما بشيء في الموضوع " وهذا أمر لا يليق صدوره من دولة تعلم أننا متعاونون ومشتركون معها داخل منطقة

---

25) محمود فروه، التجارة والتجار في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية(1881-1956) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 390-39

الفرنك ". وتساءل الرئيس بورقيبة " هل تبقى تونس مرتبطة بالفرنك الفرنسي وتتحمل أعباء تدهوره الذي يوشك أن يتكرر ؟ وهل من مصلحة تونس أن تتحمل أوزار سياسة اقتصادية معينة لم يكن لها ضلع فيها ولا فائدة تجنيها منها ؟ [26]

قامت الحكومة التونسية بخطوة ثالثة على طريق الاستقلال الاقتصادي بإحداث عملة وطنية وهي الدينار بموجب قانون 18 أكتوبر 1958. وهو يساوي 1000 فرنك. إن امتلاك عملة وطنية له مدلول سيادي فضلا عن فوائده الاقتصادية والتجارية.

ث - فك ارتباط الدينار بالعملة الفرنسية وخروج تونس من منطقة الفرنك

قررت فرنسا يوم 28 ديسمبر 1958 تخفيض قيمة الفرنك مرة أخرى بنسبة 17,5 % ورغم أن هذا القرار يؤثر مباشرة على العملة التونسية وبالتالي على اقتصاد البلاد[27]، فإن السلطات المالية الفرنسية لم تكلف نفسها عناء إعلام الحكومة التونسية بذلك " بينما نحن في فرحة هذه الأحداث وابتهاج بهذه الخطوة (إصدار الدينار) باغتتنا فرنسا بقرارها تخفيض قيمة الفرنك دون أن تستشيرنا في ذلك. وقد قررت الحكومة التونسية بعد إمعان النظر أن لا تغير قيمة الدينار وأن تفصل الدينار عن الفرنك وأن تربطه ربطا قارا بالذهب الخالص والدولار. ولقد قلنا إن الدولة التونسية الفتية لما أحدثت عملة وطنية ولم يمض على ذلك شهران، لا يمكن أن تتحمل هذا التخفيض المفاجئ وليست مستعدة لأن تكون ذيلا وراء فرنسا التي قامت بعملية التخفيض لأسباب تخصها "[28].

قررت الحكومة التونسية، يوم 5 جانفي 1959، عدم تخفيض قيمة الدينار. وفرضت يوم 13 من الشهر ذاته رقابة على التحويلات المالية بين تونس وفرنسا. ويعتبر هذا الإجراء في قانون منطقة الفرنك خروجا منها بينما اعتبره الرئيس بورقيبة " تحرّرا من القيود المجحفة" وعبرت حكومة الاستقلال من خلال رفضها تخفيض قيمة الدينار، وفصل العملة التونسية عن الفرنك،

---

26) *خطاب الرئيس بورقيبة*، 15 أوت 1957، ج 5 ص 58.

27) إثر تخفيض قيمة الفرنك يوم 28 ديسمبر 1958،ارتفعت قيمة الدينار من 1000 إلى 1175 فرنك مما تسبب في ارتفاع أ سعار الصادرات التونسية بالسوق الفرنسية وزاد في صعوبة ترويجها.

28) ***خطاب الرئيس بورقيبة***، 15 جانفي 1959، ج 8، ص 87.

والخروج من منطقة الفرنك، عن رفضها لكل أشكال التبعية " كنا نتمتع باستقلال سياسي من ناحية ونخضع لتبعية في النواحي الاقتصادية والنقدية والقمرقية بصورة تجعلنا لا نختلف في وضعنا عن ولاية تابعة لفرنسا. إن نظام منطقة الفرنك جعل فرنسا مهيمنة ومتصرفة وحدها في المسائل النقدية وجل بقية الأقطار الأخرى تابعة لا يؤخذ رأيها في شيء ولا تعتبر إلا مصالح فرنسا وحدها "[29].

ج- إلغاء الاتحاد القمرقي بين تونس وفرنسا

واصلت حكومة الاستقلال اتخاذ الإجراءات الرامية لوضع حد لكل أشكال التبعية الاقتصادية. ولبلوغ هذا الهدف، قرّرت إلغاء الاتحاد القمرقي القائم بين تونس وفرنسا منذ 1928. نصت اتفاقية 5 سبتمبر 1959 على استعادة تونس لحريتها في مجال التعريفات القمرقية وأرست نظام تبادل تفاضلي مع فرنسا. أصبح لتونس الحرية المطلقة لعقد الصفقات التجارية مباشرة مع كل الدول وتحديد التعريفة القمرقية التي تخدم مصالحها. طبقت الحكومة التونسية، منذ فاتح أكتوبر 1959، تعريفة قمرقية مستقلة بعد أن صارت في حل من " القيد المجحف بحريتها في ميدان الاتجار".

تهدف التعريفة لحماية المنتجات الفلاحية التونسية من المنافسة الأجنبية. من ذلك توظيف معاليم قمرقية مرتفعة على واردات الحبوب (30%) وزيت الزيتون (50%) ومنتجات الصيد البحري (60 %). وحرصت الحكومة على حماية الصناعات الموجودة أو المقرر إقامتها في المستقبل من خلال فرض تعريفة مرتفعة على واردات المنتجات الصناعية. وفرضت في بعض الحالات حظرا شاملا على واردات الأحذية والأثاث والمنتجات الزجاجية والبطاريات...

وفرضت في المقابل معاليم قمرقية منخفضة على المواد الأولية المستعملة في الصناعة ومواد التجهيز والأسمدة والتجهيزات الضرورية للفلاحة لا تتجاوز 5 %. وأبرمت الحكومة التونسية اتفاقيات تجارية مع عدد كبير من الدول من بينها الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وألمانيا وبلغاريا ومصر والسويد... مكنت تونس من أن تتحرّر تدريجيا من القيود التي تربطها بفرنسا

---

29) **المصدر ذاته**، ج 8، ص. 100.

ومنطقة الفرنك وتكتسح أسواقا جديدة لمنتجاتها والحصول على شروط أفضل لشراء المنتجات التي تحتاجها.

ح- تصفية الاستعمار الزراعي واستعادة الأراضي الفلاحية

استطاعت السلطات الاستعمارية على مدى 75 سنة الاستحواذ على ما يقارب 850.000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة. ونقلت ملكيتها إلى المستوطنين (المعمرين) الفرنسيين الذين استفادوا من القوانين والدعم المالي السخي الذي جادت به عليهم سلطات الحماية الفرنسية. وقد أولت الحكومة التونسية، منذ السنوات الأولى من الاستقلال، قضية استرجاع الأراضي الفلاحية التي يملكها الأجانب عناية كبيرة. فهي تعتبر أن عودة الأراضي إلى أهلها حق لا يمكن التهاون بشأنه لأنه من مقومات السيادة التونسية " قررت الحكومة أنها لا تطمئن على سيادتها وعلى سيادة التونسيين إلا بعد أن تسترجع الأراضي التي بأيدي الفرنسيين وتحيلها إلى أيدي تونسية. وقد شرعنا فعلا في تنفيذ هذه الخطة. وقد أقنعنا فرنسا بأن الاستقلال يستلزم استرجاع الأراضي ونحن على استعداد للتعويض "[30]. وقال الرئيس بورقيبة أيضا إن استعادة جميع الأراضي الزراعية " حق من حقوقنا تدعو إلى التمسك به أسباب تتصل بالأمن والسيادة التونسية " [31].

وجاء في التوصيات العامة للمؤتمر السادس للحزب الحر الدستوري التونسي، الذي التأم بسوسة في مارس 1959، أن المؤتمر يرى ضرورة تخليص البلاد من بقية القيود ومخلفات الاستعمار وذلك بإلغاء الارتباطات المجحفة واسترجاع الأراضي الخارجة عن الأيدي الوطنية "[32]. اتخذت الحكومة التونسية إجراءات تحفظية للتصدي لعمليات بيع مشبوهة للأراضي أو المضاربة فيها " لن يكون بيع الأراضي الفلاحية صحيحا إلا بعد أن توافق عليه السلطة التونسية "[33].

---

30) **المصدر ذاته**، 29 نوفمبر 1958، ج 6 ص 281.

31) **المصدر ذاته**، 11 ديسمبر 1958، ج 8 ص 77.

32) ***مؤتمرات الحزب (1934- 1974)***، نشرية مركز التوثيق الوطني، تونس، 1979.

33) ***خطاب الرئيس بورقيبة***، 6 جوان 1957، ج 4، ص 221

شرعت الحكومة التونسية في استرجاع الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك الأوروبيين أفرادا وشركات عن طريق الشراء أو التعويضات المالية. وتمكنت من استعادة 250.000 هكتار تقريبا في نهاية 1960 من بينها 100.000 هك بموجب اتفاق أبرم مع فرنسا نص على تصفية هذه الأراضي بمساعدة فرنسية. وأعلن الرئيس بورقيبة، يوم 8 ماي 1959، أن الحكومة التونسية لا تنوي بيع الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بالمزاد العلني بل ستكلف لجانا خاصة بالتعاون مع الشعب التابعة للحزب الحر الدستوري، للحيلولة دون استحواذ الأغنياء على الأراضي الخصبة.

كانت الحكومة تريد مضاعفة عدد المستغلين الفلاحين لذلك اشترطت أن لا يكون للراغب في الحصول على قطعة أرض مالكا لعقار ريفي يضمن له دخلا مساويا لمتوسط دخل التونسي. وعارض الرئيس التونسي بعض المطالب " التي وردت في لوائح المؤتمرات" والتي اعتبرها " ديماغوجية " بما أنها تنادي بوجوب توزيع كل الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين. فهو يعتبر أن تقسيم الضيعات الكبرى التي كان يديرها فرنسيون بطرق استغلال عصرية يعني تقويض مردود الأراضي الأكثر إنتاجية[34].

نص قانون " الجلاء الزراعي"، الذي أصدرته الحكومة التونسية يوم 12 ماي 1964، على أن ملكية الأرض لا تكون إلا للتونسيين. وقد سمح هذا القانون باسترجاع 465.000 هكتار من الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك الأجانب. كما أجرت الحكومة مفاوضات مع " الفاتيكان" توجت بإبرام اتفاقية 27 جوان 1964 تمكنت بموجبها الدولة التونسية من استعادة أكبر قسط من الأراضي التي كانت على ملك الكنيسة الكاثوليكية. وكانت الحكومة حققت جلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت في 15 أوت 1963.

خ – تأميم المؤسسات الاقتصادية ذات المصلحة العامة

قامت حكومة الاستقلال باسترجاع وسائل الإنتاج من أيدي الأجانب. وأمّمت المؤسسات الصناعية والتجارية ذات المصلحة العامة بالاتفاق مع فرنسا والشركات الفرنسية صاحبة الامتياز : شركة الغاز والماء، شركة الموانئ، الشركة التونسية للكهرباء، شركات النقل البري والبحري والجوي، شركة

---

34) P.Préjean, « *L'économie tunisienne* …**op.cit.**, p. 64

السكك الحديدية. وأصدرت في أوت 1961 قانونا يعيد تنظيم التجارة والصناعة. وتبعا لذلك لم تعد تتمتع بالجنسية التونسية إلا المؤسسات التي يكون نصف رأسمالها على الأقل تونسيا.

III - نتائج السياسة الاقتصادية لحكومة الاستقلال (1955- 1960)

استطاعت الحكومة التونسية تجاوز الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأولى من الاستقلال والتي بلغت ذروتها سنة 1957. فقد شهدت الأوضاع الاقتصادية انفراجا نسبيا، وسجل الميزان التجاري فائضا طفيفا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بفضل المحاصيل القياسية لسنة 1958.

قامت الحكومة بجهود كبيرة في مجال الاستثمار لاستقطاب الادخار الوطني وتوجيهه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل من بينها الشركة الوطنية للتمويل والشركة التونسية للبنك [35] والبنك الوطني الفلاحي. رغم هذا المجهود، بقيت موارد رأس المال الوطنية دون المأمول. لم تتجاوز إيرادات القرض العمومي للتجهيز، الذي طرح سنة 1957، مبلغ 1,2 مليون دينار. ولم تتعد المساهمة الخاصة في الاستثمار 3 ملايين دينار سنة 1957 و5,4 عام 1958 و8,6 سنة 1959 و8,1 عام 1960.

شجعت الحكومة التونسية الاستثمارات الأجنبية. وأنشأت للغرض في 4 جوان 1957 " صندوق ضمان الاستثمارات الأجنبية ". ومنحت المستثمرين الأجانب امتيازات وإعفاءات مالية وقمرقية وجبائية وضمانات لتصدير أرباحهم " أعطينا أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية كل التطمينات والضمانات بشأن دخول رؤوس أموالهم وخروجها من تونس متى أرادوا ذلك، وكذلك بالنسبة لما ينجر له من أرباح من جراء استخدام هذه الأموال بتونس " [36]. كما حرصت حكومة الاستقلال على التأكيد بأن وضع حد لعلاقات التبعية الاقتصادية والمالية

---

35) تأسست الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 برأسمال قدره 10.000.000 فرنك، وتملك الدولة التونسية أغلبية أسهمها. أسس البنك من أجل الاستجابة لحاجيات القطاع الخاص بعد توقف المؤسسات المالية الفرنسية عن منحه قروضا. كما نشير إلى انخراط تونس في صندوق النقد الدولي وفي البنك العالمي سنة 1958.

36) *خطاب الرئيس بورقيبة*، 6 جوان 1957، ج 4 ص 220.

مع فرنسا لا يعني البتة قطيعة مع الدول الرأسمالية. وأكدت أن السياسة التونسية تهدف، عكس ذلك، إلى إزالة كل العراقيل التي تحول دون دخول المنتجات ورؤوس الأموال والتقنيين الأجانب مهما كانت جنسيتهم بكل حرية.

بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في تونس محدودا رغم التشجيعات والضمانات التي وفرتها السلطات التونسية باستثناء المساعدات والقروض الأمريكية التي بلغت 6,7 ملايين دينار سنة 1957 و9,2 عام 1958 و14 مليون دينار سنة 1959. وظلّ الاستثمار من أجل التنمية ضعيفا بصفة عامة. فقد انخفض من متوسط 40 مليون دينار خلال الفترة 1950- 1953 إلى 23 مليون دينار سنة 1957. وبلغت نسبة الانخفاض 43%. كان الاستثمار يمثل نسبة 20% من إجمالي الناتج الداخلي في الفترة 1950-1954. وانخفضت النسبة إلى 10 % في سنة 1957 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بنسب الاستثمار في البلدان السائرة في طريق النمو والتي تتراوح بين 20 و30 %.

إن توازن الميزانية، واستعادة الميزان التجاري لتوازنه مؤقتا هي مظاهر إيجابية لحصيلة عامة تبعث على القلق. فإذا اعتمدنا أفضل الفرضيات، فإن الدخل الوطني تطوّر بين 1955 و1960 بنفس وتيرة زيادة السكان[37].

استطاعت الحكومة أن تعيد، خلال السنوات الأولى من الاستقلال، توازن الميزان التجاري وتزيد نسبة تغطية الواردات بالصادرات (84 % سنة 1957 و99 % عام 1958 و93 % سنة 1959 مقابل 58 % سنة 1956). تم تحقيق التقدم بفضل السياسة القمرقية التي راعت المصالح الوطنية في المقام الأول، والزيادة الكبيرة في مبيعات المنتجات الفلاحية الناجمة عن المحاصيل الاستثنائية لسنة 1958 في وقت حافظت فيه الواردات على مستواها لفترة ما قبل الاستقلال.

اكتسى تحسن الميزان التجاري، رغم إيجابيته طابعا ظرفيا وليس هيكليا. فقد سجلت سنة 1960 انخفاضا كبيرا للصادرات (50,2 مليون دينار مقابل 59,6 عام 1959) بسبب ضعف المحاصيل الفلاحية. وسجلت الواردات في الوقت ذاته زيادة كبيرة (80,4 مليون دينار سنة 1960 مقابل 64,2 عام 1959). وتعود زيادة الواردات إلى تطور حجم شراءات مواد التجهيز

(37 *Notes et Etudes documentaires* … op.cit. , p.6

المصنعة. وزاد تبعا لذلك عجز الميزان التجاري من 4,6 مليون دينار سنة 1959 إلى 30 مليون دينار عام 1960. وانخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 63 %.

تطور تجارة تونس الخارجية (1953- 1960)

(الوحدة : مليون دينار)

	الـــــــواردات	الصادرات	نسبة التغطية %
1953	60,1	39,1	65
1954	59,3	44,5	75
1955	63,2	37,1	59
1956	68	39,3	58
1957	63,4	53,2	84
1958	64,9	64,4	99
1959	64,2	59,6	93
1960	80,4	50,2	63,1

المصدر : Notes et Etudes documentaires ...p. 24

حافظت فرنسا على حصتها في تجارة تونس الخارجية. وزادت هذه الحصة خلال السنوات الأولى من الاستقلال بفعل الاتحاد القمرقي الذي نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة بين البلدين في 3 جوان 1955. في سنة 1958، لا زالت نسبة 71 % من الواردات التونسية تأتي من فرنسا التي تستوعب سوقها 62 % من الصادرات التونسية.

أدّى فصل الدينار عن الفرنك، وإلغاء الاتحاد القمرقي، وإبرام اتفاقات تجارية مع عدد من الدول إلى تخفيض تدريجي لحصة فرنسا في تجارة تونس الخارجية. وفي المقابل تطوّر حجم التبادل التجاري بين تونس وبلدان منطقة الدولار والجنيه الإسترليني والاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية رافقه انخفاض تدريجي لمبادلات تونس مع بلدان منطقة الفرنك.

تميزت السنوات الأولى من الاستقلال بزيادة مطردة لنفقات الميزانية. فقد زاد الإنفاق العمومي من 40 مليون دينار سنة 1955 إلى أكثر من

50 مليون دينار (53,8 للسنة الجبائية 1959-1960). وتعود زيادة النفقات العمومية إلى نشأة حاجيات جديدة : مصاريف السيادة والسلطة، إنشاء وزارات ومؤسسات إدارية حكومية، بعث جيش وطني، إرساء بعثات دبلوماسية...فضلا عن جهود الحكومة في الميدانين الاجتماعي والثقافي.

سجل الوضع المالي للبلاد تحسنا. فقد بلغت المدخرات النقدية 70,3 مليون دينار سنة 1958 وارتفعت إلى 81,5 عام 1959. وزادت الودائع البنكية بنسبة 36 % سنة 1959 على ما كانت عليه في السنة السابقة وبلغت 8,8 ملايين دينار. وقد سمحت الزيادة المعتبرة في موارد البنوك لمؤسسات القرض بأن تستجيب لمجمل مطالب القروض. كما ارتفع رصيد البلاد من العملات الأجنبية والذهب بعد أن شهد أدنى مستوياته سنة 1957.

رصيد تونس من العملات الأجنبية والذهب (1956- 1960)

(الوحدة : مليون دينار)

1956	1957	1958	1959	1960
19,9	13,7	21,5	38,7	39

المصدر : Notes et Etudes documentaires…, p. 27

سمح رصيد البلاد من العملات الأجنبية لتونس بأن تضمن تغطية العملة الوطنية/ الدينار/، وتحافظ على توازناتها المالية إلى حدود سنة 1960. وانطلاقا من ذلك التاريخ، شهدت البلاد سنوات عجاف تميزت بانحباس الأمطار لسنتين متتاليتين وضعف المحاصيل الزراعية ونفوق الماشية. وكانت النتيجة الحتمية للظروف المناخية غير الملائمة دخول الاقتصاد التونسي في مرحلة ركود استمرت قرابة عقد من الزمن وكان للأزمة الاقتصادية الخانقة عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة.

الخاتمـــــة :

نالت تونس استقلالها السياسي سنة 1956، إلا أن تبعية البلاد الاقتصادية والمالية لفرنسا استمرت لعدة أسباب من بينها مخلفات الاستغلال الاستعماري لفترة ثلاثة أرباع قرن، وتمسك الحكومة الفرنسية بالامتيازات الاقتصادية

والمالية التي حصلت عليها بموجب اتفاقيات الحكم الذاتي. وقد واجهت حكومة الاستقلال صعوبات اقتصادية ومالية من أهمها انخفاض الودائع البنكية، وتراجع الاستثمار، وهجرة الأوروبيين، وتفشي الفقر والبطالة...

لم تتسرّع حكومة الاستقلال في قطع الصلات المالية والاقتصادية مع فرنسا لحاجات البلاد الأكيدة للمساعدات الفرنسية. إلا أن إقدام باريس على وقف القروض التي كانت تقدمها لتونس لمعاقبتها على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، وقيام الفرنسيين بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى بنوك باريس، وتخفيض قيمة الفرنك المتداول في البلاد دون استشارة الحكومة التونسية، منح الفرصة الملائمة لحكومة الاستقلال لاستكمال مقومات السيادة الوطنية بوضع حدّ لتبعية تونس المالية والاقتصادية لفرنسا.